

المال بالتزامها بمقتابلة الفرقة كما  
 لاداء المال فلما علم المالكه فستلم  
 وان بطل العوض في الخلع مثل ان تخالغ  
 فلا شيء للزوج لان الطلاق بنفسه  
 والتمتية فاشددة بخلاف النكاح لا  
 فان خرمه الابضاع حتى الشرع  
 لان لفظ الخلع جنابة حتى لو طلق  
 وكان الطلاق رجعي لان اللفظ  
 عمدا اذا ان يكون بدلا عن الخلع فان  
 يدى فخلعها لم تكن في بدها شيء فلا  
 وان قالت خالغى على ما يدى من مال  
 آذت عملي فخلعها لانها ذكرت المال  
 قبضا زال العوض الاصل وهو المهر  
 من ذاهم فخلعها لم تكن في بدها شيء فعملها ثلاثة ذاهم لان  
 اشم الجمع ينصرف الى الثلاث وان قالت طلقنى ثلاثا يالف ذره  
 فطلقتها واحدة فعلمها ثلاث الف لان حرف الباء المعاوضة  
 وان قالت طلقنى ثلاثا على الف فطلقتها واحدة فلا شيء عليها  
 عند اى جنينة رحمه الله وعندها هذا الاول لان حرف الباء  
 وكلية على ذلك ان المعاوضة وان جنينة رحمه الله انى كلمة على قد

بذكرة المشروط والمدان الشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط فوقع  
 الشك في الوجوب فلا يجب بالشك ولو حال لها الزوج طلقى  
 فستبد ثلاثا يالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع  
 عليها شيء لان الزوج ما رضى بزوال بلحج عنها الا يالف ذره  
 فلورقت واحدة بثلاث الف لكان ضرورا له انما المرأة  
 فلما رضت بان تملك نفسها يالف يرضت بالاقول من ذلك  
 والمباراة كالمخلع لان اللفظ جنابة والمادة مزجورة والمخلع  
 والمباراة يستعان كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر  
 مما يتعلق بالنكاح عند اى جنينة رحمه الله وعن اى وسنت  
 انه فرق بين المباراة والمخلع فقال الخلع لا يستفظ والمباراة  
 يستفظ وعن محمد رحمه الله فيها لا يجب سقوط شي اذا كان  
 من النكاح من اجل الوطى والمش والنظر لوجوه التقييد بدالة  
 الجاهل وان جنينة رحمه الله ان المباراة تنهى عن الفصل  
 والبراءة من الجاهلين طلقا وكذلك الخلع مشتق من خلع  
 التعل وهو التقليل بين الرجل وبينها وقد وجد اطلاق اللفظ  
 والاطلاق قضية جنينية فتعل بينهما ما لم يوجد التعارض  
 والغرف مشتركة فلا يفسد مقتدا وهذا عند اى جنينة  
 رحمه الله ان اطلاق اللفظ لا يفسد ولا يقتد بالابدال والاعرف  
 المشترك لا يفسد مقتدا **كتاب الظهار** اذا قال الرجل

قال

والتمتية

دأب الزوج الحلال في امرها  
 فاعلم ان النكاح لا يفسد  
 من غير الاغتسال  
 وانما الاغتسال  
 في النكاح

على علمها  
واذا